

ورقة عمل :

"التمويل الغربي للفلسطينيين... معطيات ونتائج"

إعداد:

د. خالد شعبان

باحث - مركز التخطيط الفلسطيني

مقدمة لـ:

ندوة "التمويل الدولي للفلسطينيين.. دروس مستفادة"

بتاريخ:

1 نوفمبر 2011

غزة - فلسطين

بتمويل من الحكومة السويسرية



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

التمويل الغربي للفلسطينيين... معطيات ونتائج

إعداد / د. خالد شعبان

باحث - مركز التخطيط الفلسطيني

المقدمة

تتعدد أشكال وأنماط التمويل الخاص بالفلسطينيين بشكل عام ، حيث هناك المساعدات الغربية والمساعدات العربية، ومنها ما يأتي من منظمات أهلية غربية ، ومنها مساعدات حكومية، كذلك تتعدد أشكالها فهي إما أن تكون هبة مالية، أو عينية مثل المعدات والأجهزة ، حيث تخدم هذه الأجهزة والمعدات مشاريع خاصة بالمنظمات الأهلية أو الحكومية ، كما أنها تكون أحيانا كثيرة ، متفق عليها بمعنى أنها تخدم المشروع الذي تموله الجهة المانحة وتشرف عليه الحكومة أو المنظمات الأهلية .

ينبع التمويل أساسا من وجود علاقة بين جهتين أساسيتين هما جهة التمويل والمنظمات الأهلية الفلسطينية، واقتناع الممولين بأهمية المشاريع والبرامج المقدمة من المنظمات الأهلية التي تقوم وتشرف عليها وانعكاساتها الإيجابية على المجتمع الفلسطيني كما تحاول المنظمات الأهلية بشكل أساس كسب ثقة الممولين ، الأمر الذي يعني استمرار عملية التمويل، الذي لا يقتصر على الدعم المالي بل أحيانا هناك دعم فني وتطوير خبرات ومنح دراسية، ولذلك هناك عدة اعتبارات في العلاقة بين الممولين والمنظمات الأهلية الفلسطينية يتمثل بالفعالية والكفاءة في الإدارة المالية، وكذلك نشاط المؤسسة وحجمها ودرجة الصرامة مع وجود هيكلية إدارية وتنظيمية، مع حسن اختيار الفئات المستهدفة جغرافياً

وتعتبر المؤسسات الأهلية من التجمعات الهامة في أي مجتمع من المجتمعات، حيث تقوم هذه المنظمات الأهلية بأدوار كثيرة ومتعددة، سواء أكانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية... الخ. ولذلك تتميز هذه المنظمات بقربها من أفراد الشعب فهي اقدر على رصد الاحتياجات وتزويد الأفراد والمؤسسات بالخدمات ، وتحاول الورقة إبراز التمويل الغربي سواء الحكومي والأهلي المقدم للفلسطينيين سواء المقدم للحكومة أو المنظمات الأهلية ، وحجم هذا التمويل واهم المجالات التي غطتها هذه المساعدات ودورها في عملية التنمية ومدى استفادة الفلسطينيين كحكومة ومنظمات أهلية من هذه المساعدات .

التمويل :

يعتبر التمويل احد الأعمدة والركائز الأساسية لقدرة أية مؤسسة لتنفيذ البرامج ، كما أن زيادة التمويل يعني زيادة قدرة المنظمات الأهلية على تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع، ولكون المنظمات الأهلية منظمات غير ربحية وتقدم خدماتها للمجتمع بأجور رمزية، فهي دائماً بحاجة إلى تمويل مستمر .

وتعتبر المنظمات الأهلية الفلسطينية سواء قبل وجود السلطة الوطنية أو بعدها من المؤسسات الفاعلة على المستوى الإغاثي والتنمية، حيث قادت هذه المنظمات الأهلية المجتمع الفلسطيني من خلال تعزيز صموده ضد الاحتلال الإسرائيلي، كما ازداد عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية بعد وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث

تستلزم المهمة الوطنية من المؤسسات الأهلية القيام بواجبها التنموي والوطني من اجل تنمية المجتمع الفلسطيني، حيث أننا لازلنا في مرحلة صراع مستمر مع إسرائيل، ولا يمكن القول أنه بوجود السلطة الفلسطينية أننا أنهينا الصراع وأننا في مرحلة البناء، وهو ما يؤكد على أن الفلسطينيين بحاجة إلى مزيد من التعاون بين مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني ومن ضمنها المنظمات الأهلية على أنها في شراكة تنموية ذات طابع استراتيجي بعيد المدى (1)

وإذا عدنا بعض مساهمات التمويل الدولي الغربي فيمكن أن نذكر منها : بناء المدارس والمستشفيات والبنى التحتية ، وتدريب الاف الموظفين في السلطة الوطنية الفلسطينية وكذلك موظفو المنظمات الاهلية الفلسطينية وتشغيل العاطلين عن العمل بالإضافة إلى دفع رواتب موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية.(2)

ويأتي التمويل بشكل عام للمنظمات الأهلية من التبرعات والهبات سواء أكانت تبرعات عينية ونقدية ، وهي إما محلية أو خارجية، حيث تركز المنح الأجنبية على برامج ومشاريع إغاثية ترتبط كثيرا بالوضع السياسي في الدول، حيث تزداد في حالات الهدوء والاستقرار .

ومن مصادر التمويل : التمويل الذاتي، ولكنه لا يشكل مصدرا مستقرا، حيث يرتبط أساساً بأنشطة المنظمة والخدمات التي تقدمها للمجتمع، وحيث أن المنظمات الأهلية غير ربحية فإن التمويل الذاتي لا يعتبر مصدرا أساسياً في عمل المنظمات والذي يرتبط أساسا بإيرادات المنظمة واشتراكات الأعضاء والتي عادة ما تكون رمزية، ورغم محدودية التمويل الذاتي، إلا أن له ميزة إيجابية، حيث يمنح المنظمات الأهلية القدرة على رفض شروط التمويل الغربي، ومن مصادر التمويل كذلك المدفوعات الحكومية، وأحياناً كثيرة قد تكون قروض حسب شروط ميسرة لمساعدة المنظمات الأهلية في تقديم خدماتها.

أهداف التمويل:

تتنوع أهداف التمويل بشكل عام، ما بين الأهداف السياسية والاقتصادية، التي تعمل على إزالة التوتر داخل مجتمعات العالم الثالث، والعمل قدر الإمكان على منع الإضرار بمصالح الدول صاحبة التمويل، ويأتي التمويل أيضا من اجل الحد من الفقر، والعمل على تحسين وضع المرأة في دول العالم الثالث، مع العمل على التنمية و التطور الصحي من خلال الاهتمام بصحة المرأة والطفل. أما بالنسبة للحالة الفلسطينية، فقط ارتبط التمويل بعملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، حيث ازدادت عملية التمويل للمنظمات الأهلية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو 1993 ، ولذلك يمكن القول أن أهداف التمويل الغربي للفلسطينيين تكمن فيما يلي:

1- تقوية قبول الفلسطينيين بالتسوية السلمية، أي أن الهدف سياسي، فبالرغم من الدعم الهائل والنوايا الحسنة التي تدعيها الدول الغربية إلا أن مطالبها وأهدافها كانت تركز بشكل أساس على الأمن والطلب من السلطة الفلسطينية التمسك بالتزاماتها تجاه إسرائيل، كشرط من اجل تقديم المساعدات و الاستمرار في تقديمها ، وهو ما أدى إلى تراجع عملية الإصلاح والتنمية إلى مرتبة ثانوية من حيث الأهمية (3) ويمكن التأكيد على الهدف السياسي للتمويل الغربي، حيث أكدت المؤشرات عقب انتخابات 2006 أن اللجنة الرباعية أهملت حركة حماس شهران للاعتراف بإسرائيل مقابل الاستمرار

في تقديم المساعدات، ولم تكثف الولايات المتحدة وبريطانيا بوقف المساعدات بل استخدمتا قوانين مكافحة الإرهاب لفرض المقاطعة على الحكومة الفلسطينية، وهو ما أدى إلى تعزيز حالة الانقسام الفلسطيني(4) ومن المؤشرات أيضا تجميد الكونجرس الأمريكي للمساعدات المقدمة للفلسطينيين بعد خطاب الرئيس محمود عباس في الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي أكد فيه الطلب الفلسطيني للاعتراف بهم كدولة.

2- العمل على بناء مفاهيم ثقافية داخلية ببنية السلطة الفلسطينية ، حيث يؤدي التمويل في اتجاه معين إلى وجود مفاهيم تتفق مع توجهات وثقافة الجهات الممولة دون ثقافة المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي يؤدي إلى وجود ثقافة غربية تعتبر قذوة للفلسطينيين بدلا من القوانين والتشريعات والقرارات التي من الممكن أن تصدرها السلطة الفلسطينية (5)

3- أثبتت العديد من الدراسات أن اتجاه المساعدات الغربية لا يعبر عن الاتجاهات والسياسات الفعلية للسلطة الفلسطينية بقدر ما يكون موعدا عن مصالح وأهداف الدول المانحة(6)

4- العمل على الحد من قضية التجزئة الجغرافية وإزالة الفروقات الاجتماعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. (7)

والواضح من أهداف المساعدات أن الدول الغربية قدمت المساعدات ولكنها لم تقدم التنمية التي يحتاج إليها الفلسطينيون حيث أنه لا يمكن للفلسطينيين أن يقوموا بعملية التنمية دون مساعدات خارجية، والواضح أن المساعدات الخارجية هي أداة بالنسبة للدول الغربية من أجل السيطرة على العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني.

حجم التمويل:

تتعدد أنواع المساعدات المقدمة إلى الفلسطينيين (حكومة ، المنظمات الأهلية الفلسطينية) ، حيث هناك ثلاثة أشكال من المساعدات : الطارئة والتنموية، ومساعدات ومعونات للحكومة في دعم الموازنة.

وقد تعهدت أكثر من 24 دولة ومؤسسة دولية بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو في العام 1993، بتوفير مبلغ 5,7 مليار دولار لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تم تخصيص ما نسبته 91% من إجمالي المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية والباقي ما نسبته 9% للمنظمات غير الحكومية كما رعى البنك الدولي عدة مشاريع تعلقت ببرامج مثل منح الشراكة والمنح التنموية والدعم القطاعي(8) ويأتي أكثر من 50% من إجمالي المساعدات من خمسة مصادر رئيسة هي الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة واليابان والنرويج ، والبنك الدولي الذي بلغ حجم تمويله في الفترة (1997-2001) 15 مليون دولار وبلغت مشاريعه 305 مشاريع (9) ولكن الملاحظ أن هناك تفاوت في التزام الدول الغربية المانحة من سنة إلى أخرى، حيث بدأ التراجع لهذا الالتزام منذ العام 1997. وبلغ حجم المساعدات المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية 1994-1997 ما قدره (115780) مليون دولار . واتخذت المساعدات الدولية المقدمة الى السلطة

الوطنية الفلسطينية اتجاهاً متناقصاً 1994-2000 ، فانخفضت من (506,4) مليون دولار الى (369,3) مليون دولار أي بحوالي 27 % وتعود اسباب ذلك الى ما يلي :

1- ارتباط المساعدات الدولية بالعملية السلمية

2- الاجراءات الاسرائيلية ضد عمليات التنمية مثل فرض الحصار ورفض منح التصاريح الاسرائيلية ووضع القيود على المعابر الفلسطينية

3- عدم وجود رؤية واضحة لدى السلطة الوطنية في ادارة المساعدات الدولية (10)

تتلقى السلطة الفلسطينية من الدول الغربية والعربية المساعدات الخارجية تضامناً مع الشعب الفلسطيني وفي مواجهة ظروف الاحتلال والحصار التي تعيشها الأراضي الفلسطينية. وقد بلغ إجمالي التعهدات منذ العام 1994م وحتى نهاية العام 2004م حوالي 9000 مليون دولار، هذا إضافة إلى التعهدات التي حصلت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية في مؤتمر لندن الذي عقد في شهر آذار من عام 2005م، بقيمة زادت على 1300 مليون دولار. كما تعهد المؤتمر الدولي للجهات المانحة في باريس من العام 2007م بدفع 4,7 مليار دولار لدعم الاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام 2008م-2010م.

وتشير بيانات وزارتي التخطيط والمالية في السلطة الفلسطينية، إلى أن إجمالي المساعدات التي التزمت الجهات المانحة بتقديمها خلال الفترة (1994-2004م) بلغت حوالي 7500 مليون دولار بمعدل سنوي تجاوزي 670 مليون دولار. وتشكل تلك الالتزامات حوالي 91 في المائة من إجمالي التعهدات في الفترة السابقة. وقد قامت تلك الجهات فعلياً بتقديم مساعدات بلغت قيمتها حوالي 7000 مليون دولار وذلك حتى نهاية العام 2004م، بمعدل سنوي بلغ حوالي 630 مليون دولار، أو ما نسبته 95 في المائة من إجمالي الالتزامات (89 في المائة من إجمالي التعهدات)(11)

وتشير الإحصائيات أن نسبة الإتحاد الأوروبي من التمويل كانت 23-64% وقد وصلت إلى أعلى مستوياتها في العام 2007 حيث بلغت 70,44% بينما كانت في أقل مستوياتها في العام 2003 حيث بلغت (40,61%) من إجمالي المساعدات. وقد أنشأ الإتحاد الأوروبي في أعقاب انتخابات 2006 الآلية الدولية المؤقتة للمساعدات، والتي حاولت تلبية الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين، دون المرور عبر خزانة السلطة الفلسطينية التي تفودها حركة حماس في شباط 2008 وبعد تشكيلة حكومة سلام فياض تم استبدال الآلية الدولية المؤقتة للمساعدات بآلية (بيغاس) وهي الآلية الفلسطينية-الأوروبية لإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية وهي آلية جديدة لتمير المساعدات بما يتماشى مع الأولويات الأساسية لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية، إذ توجه "بيغاس" المساعدات عبر خمسة أنظمة مدفوعات مختلفة ومصممة حسب طبيعة النشاط، ويتم تقديم المساعدات بما يتماشى مع الخطة المقترحة في شهر آب 2009 من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني برئاسة سلام فياض من أجل مساعدة السلطة في الإعداد لإقامة الدولة الفلسطينية (12)

المساعدات الحكومية مقابل المساعدات غير الحكومية للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية (1999-2008) نسب مئوية

السنة	مؤسسة حكومية	مؤسسة غير حكومية	المجموع
1999	52,09	47,91	100
2000	61,14	38,86	100
2001	59,9	40,1	100
2002	38	62	100
2003	42,3	57,7	100
2004	44,9	55,1	100
2005	41,7	58,3	100
2006	41,1	58,9	100
2007	48,2	51,8	100
2008	44,8	55,2	100

المصدر: تزيير، علاء. ديفوير، جوزيف، (2009) تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2008، معهد ماس/رام الله، ص 119

أما الولايات المتحدة فقد كانت نسبة مساعداتها حوالي (12,41%) ثم هبطت إلى أدنى مستوياتها في العام 2007 حيث بلغت (3,39%). أما المساعدات الحكومية الغربية للمنظمات الأهلية الفلسطينية خلال (1999-2001). فقد كانت أكثر من المساعدات غير الحكومية للمنظمات الأهلية الفلسطينية خلال الأعوام المذكورة، وبعد ذلك بدأت الأسبقية لتمويل المؤسسات غير الحكومية في العام (2002-2008).

ويمكن أن تعود أسباب ذلك إلى تعثر مفاوضات التسوية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، وكذلك فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية 2006، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، ثم بعد ذلك الانقسام الفلسطيني وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة 2007.

تدل المؤشرات على انه حدث تطور على تقديم المساعدات في الموازنة الإجمالية للمساعدات الحكومية للمنظمات الأهلية الفلسطينية، فقد بلغت ما نسبته (8%) من إجمالي المساعدات ما بين (1994-2003)، كما بلغت في العام 1999 حوالي (3795) مليون دولار أما في العام 2008، فقد بلغت (74066) مليون دولار واتجهت هذه المساعدات نحو برامج مختلفة أهمها التنمية الريفية في العام 2003، وكذلك الخدمات الصحية في

العام 2001 وقد حظيت قضايا شؤون المرأة بدعم مستمر منذ 1999 حتى العام الحالي، وكذلك تعزيز قضايا حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد باهتمامات المساعدات الخارجية (انظر الملحق رقم 1) .

أما المساعدات الخارجية غير الحكومية للمنظمات الأهلية الفلسطينية فقد بلغت موازنتها الإجمالية عام 1999 حوالي (4171) مليون دولار حتى وصلت عام 2008 إلى (90969) مليون دولار وكانت اهتمامات المساعدات غير الحكومية تدور حول نشاطات متباينة ومختلفة أهمها التنمية الريفية والمرأة في العام 1999 لتتحول عام 2001 إلى الخدمات الصحية (35.59%) ولعل ذلك يعود إلى كثرة الإصابات خلال انتفاضة الأقصى وكثرة أولئك الذين يحتاجون إلى العلاج والدواء، ثم بعد ذلك تتحول في العام 2005 و2006 نحو الحكم الرشيد استعداداً للانتخابات الفلسطينية التي جرت عام 2006. ثم لتتحول خلال العام 2009 إلى القضايا الإغاثية بعد الحرب التي شنتها إسرائيل ضد قطاع غزة وأواخر عام 2008 (انظر الملحق رقم 2) .

يلاحظ مما سبق أن المساعدات تتأثر بالمجريات والأحداث على ارض الواقع، كما أن المساعدات الخارجية الوبية غير الحكومية تأتي مكتملة للمساعدات الغربية الحكومية ، كأن بينها نحو من التوافق والانسجام وبالتالي فهي فاعلة لبعضها البعض.

تقييم العملية التمويلية:

إن أول عناصر التقييم يجب أن تنطلق أساساً بمدى استفادة المجتمع الفلسطيني من التمويل، ومدى مساهمة التمويل في تحقيق التنمية الفلسطينية، والواضح انه لا يمكن أن يكون هناك تقدم في التنمية والاقتصاد الفلسطيني في ظل وجود الاحتلال وظل الأزمات السياسية كالانقسام، وعدم التواصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى وجود الجدار العازل الذي يمنع الفلسطينيين عن أراضيهم ومزارعهم، ويمنع القدس عن باقي المدن الفلسطينية، أضف إلى ذلك عدم وجود أي مناخ للاستثمار، وبالتالي فإن إسرائيل تتحمل المسؤولية عن التدهور الاقتصادي الفلسطيني، كما يتحمل الممولون جانباً من المسؤولية، حيث ربطوا مساعداتهم باستمرار العملية السلمية، فإذا توقفت قلت المساعدات أو جمدت أو توقفت.

وبالرغم من الحجم الكبير لهذه المساعدات والدور المهم الذي لعبته في مجال تطوير مرافق البنى التحتية في الأراضي الفلسطينية، وبالرغم من دورها في الحد من الآثار التدميرية الناجمة عن السياسات والممارسات الاسرائيلية الا أنه يخذ على هذه المساعدات انها لم تأت في إطار خطة وطنية ممنهجة للتنمية. (13)

أدى عدم وجود آلية محددة للتنسيق بين السياسات التي حددها برنامج التمويل على المستوى الدولي لخلق العديد من العقبات، فعلى الرغم من أنه كان من المقترح أن يقوم البنك الدولي بمهمة الإشراف الرسمي على آليات التمويل إلا أن المعوقات القائمة حالت دون إتمام ذلك والذي يعزى إلى سيطرة الولايات المتحدة على القرارات المختلفة مما أثار الخلاف بين الدول المانحة حول أحقية كل منها بالقيادة والهيمنة على الموقف، الأمر الذي أسفر عنه تهميش دور البنك الدولي وكذلك الهيئات الفلسطينية المكلفة بالتنسيق مع الدول المانحة، كما ان نظرة الدول المانحة لبرنامج التمويل غالباً ما شكلت عائقاً أمام سيرها بالشكل المطلوب، ففي بعض الأحيان تنظر

للتحويل على انه أداة ضغط أكثر من أداة تنمية أو مساعدة وتحسن استخدامه لدفع العملية السلمية أو تحقيق سياسات عامة. (14)

ومن الإشكاليات السياسية في تقديم المساعدات للفلسطينيين أنها تعتبر الأضي الفلسطينية مناطق ما بعد النزاع، ولا تعتبرها تحت الاحتلال، ولذلك فإن المشاريع التي يتم الترويج لها هي مشاريع وبرامج تتعلق بدول ليبرالية وديمقراطية، ومارست العمل الديمقراطي سواء انتخابات أو مظاهرات سلمية مرات عديدة ولكن الواضح أن مقدمي التمويل نسوا بأن الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، كما أن التطور الديمقراطي لا يمكن فرضه من الخارج ولكنها عملية ثقافية متدرجة، مصاحبة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، حيث انه من الصعب تطبيق الاتجاهات الديمقراطية الغربية على الواقع الفلسطيني، ويمكن أن نعطي نموذجاً لطريقة الانتخابات الفلسطينية التي تمت بطريقة النظام المختلط حيث انه من الأفضل للفلسطينيين كان تطبيق نظام التمثيل النسبي ولكن التوزيع للنظام المختلط وبأن الدول الغربية المتطورة مثل اليابان وألمانيا تطبق هذا النظام الانتخابي.

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجاوز خطط التنمية القطاعية والتعامل مع مؤسسات السلطة الاجتماعية بشكل يعكس أجدتها التنموية وسياستها الداخلية الناجمة عن المنافسة بين الأطراف المانحة، والذي يؤدي الى انتلافات متنافسة مع مؤسسات السلطة الفلسطينية النظيرة لها انطلاقاً من رغبة المانحين بتنفيذ الأعمال الموكلة إليهم، مما يؤدي الى محاباة مؤسسات السلطة التي لديها انجازات منظورة مما ينتج تنمية مؤسساتية مشوهة جراء محاباة مؤسسات بتزعمها اشخاص اقوياء سياسياً وأكثر فعالية في ممارسة الضغوط من أجل الحصول على الدعم والتمويل. (15)

- لابد من وجود بعض الإجراءات الفلسطينية الداخلية من اجل أن تكون نتائج المساعدات ايجابية، على المجتمع الفلسطيني ومن أجل تحقيق التنمية الفلسطينية، ولكن السؤال هل يعتبر الممولون الغربيون فاعلون تنميون؟ حيث يقوموا بتحديد السياسات ورسمها والواضح انه مع تعدد تدخلات الممولين سيؤدي إلى تحولات عميقة في المجتمع الفلسطيني، حيث سيؤدي ذلك إلى وجود أنماط مختلطة من العلاقات داخل المجتمع الفلسطيني (16) فالتمويل يجب أن يخضع للإرادة الفلسطينية التي يجب أن توجه نحو أولويات المجتمع والدولة الفلسطينية، ولذلك لابد أن يكون هناك إشراف وتنسيق ودور واضح للحكومة في البرامج والمشاريع وتوجيهها، فلا يمكن تصور أن يستمر التمويل وتنفيذ المشاريع دون أن تكون هناك تقديرات صحيحة للاحتياجات الفلسطينية، ويرتبط ما سبق التركيز على بعض القضايا مثل المرأة، الديمقراطية، الحكم الرشيد، المشاركة السياسية، حيث تتم هذه البرامج حسب الممولين، فلماذا لا يتم الاهتمام بأمهات الشهداء وأسرههم وأراملهم أو أقارب وأسرى الأسرى؟.

- وأيضاً هناك إشكالية خاصة بالفلسطينيين في أنه لا توجد لديهم أية أدوات لتقييم المشاريع ومدى الاستفادة منها، والواضح انه لا تترك هذه المشاريع أثراً كبيراً على المجتمع الفلسطيني، وإذا كانت هناك استفادة فسوف تكون محدودة جغرافياً، فالمستفيدون بالأساس هم قاطنو المدينة وبالتالي أين سكان القرى والمخيمات؟.

- ونقطة هامة في هذا التقييم يجب التركيز عليها وهي أن الممولين هم أصحاب الكلمة العليا، فالخطة أو المشروع يجب أن يحصل على موافقة المدير الغربي الداخلي ثم بعد ذلك ترسل إلى جهة التمويل خارج فلسطين ليوافق عليها جهة التمويل الغربية (17) ، كما تحدد الإجراءات أجور الخبراء وهي مرتفعة جداً، فالالاتحاد الأوروبي يشترط شراء المعدات اللازمة من دول الاتحاد الأوروبي كشرط من اجل التمويل والتي تصل إلى 85-

90%، كما أن راتب الخبير يصل إلى 4 أضعاف أعلى راتب في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وأحياناً تصل أجور الخبراء إلى 70% من إجمالي قيمة المساعدات، وأحياناً تكون أجور العاملين الفلسطينيين في بعض المؤسسات أكثر من قيمة المشروع ذاته، والواضح أن الشعب الفلسطيني لن يستفيد من إسهامات هؤلاء الخبراء سوى الورق الموجود في الخزائن(18)

- في ظل عدم تبلور خطة واضحة لدعم بعض قطاعات المشاريع الصغيرة فإن المنظمات الأهلية الفلسطينية يؤكد على أن المنظمات الأهلية الفلسطينية دور كبير في تقديم خدماتها الى بعض هذه القطاعات نظراً لأهميتها في عملية التنمية الاقتصادية، وكونه يشكل استراتيجية تنمية هامة للعديد من المنظمات الأهلية الفلسطينية، خاصة تلك ذات الاهتمام بموضوع الفقر وإزالته.(19)

أما بالنسبة للحكومة فلا بد من وجود خطط بذلك، حيث وضعت الحكومة الفلسطينية في العام 2005 أول خطة فلسطينية متوسطة المدى، وظل التمويل الدولي أساسياً حيث تمت الخطة بمساعدة أطراف دولية. حيث سعت الخطة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- معالجة الفقر بشكل دائم.

2- الحد من البطالة.

3- توجيه تدخلات المانحين، نحو تحريك الموارد الوطنية وتوزيعها.(20)

توصيات واقتراحات:

كل ما جاء في هذه الورقة عن التمويل وقضاياها وما يتعلق به من قضية التنمية الفلسطينية، يجب أن يكون التمويل ضمن قضية إستراتيجية من أجل وجود تفاعل بين التمويل الخارجي وأيضاً المحلي والعمل على إدماج المواطن العادي ضمن أنشطة المنظمات الأهلية، والسعي إلى تحقيق نوع من المأسسة في عمل المنظمات الأهلية، والعمل في هذه المنظمات يجب أن يكون حسب المصلحة الفلسطينية، فلا يجوز أن يكون التمويل هدفاً في حد ذاته بغض الطرف عن المشاريع التي يتم تنفيذها، فهل ما يحدث في فلسطين تنمية أم قهر للتنمية.(21)

إن وجود مشاركة حكومية من أجل عدم توجيه التمويل الخارجي نحو مؤسسات بعينها بل يجب أن تستفيد منه معظم الجمعيات وأن يكون الانتشار الجغرافي فيه ملحوظاً، فلا يكون هناك تمييز بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أو بين المدن والقرى، كما يجب على الحكومة والمجلس التشريعي سن مجموعة من التشريعات والقوانين تنظم عمل المنظمات وتسهل وتساعد جهات التمويل من خلال وجود مؤسسة حكومية تشرف على ذلك، حيث أن كل ذلك سيؤدي إلى وجود مجموعة من فرص العمل لعدد كبير من الشباب، حيث لا يبقى العمل في المشاريع منتظماً حسب الأهواء وصلة القرى، والعمل على محاربة الاحتكار في عمل المنظمات الأهلية.

- يجب افساح المجال أمام المنظمات الأهلية كي تلعب دوراً هاماً على صعيد التأثير بالسياسات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، من أجل ضمان سياسات عادلة ومتوازنة ومنصفة ومحفزة لقطاع الاعمال الصغيرة.(22)

- حسب النموذج الفلسطيني فإن النضال من أجل الديمقراطية لا يحسن نظام الحكم، وإنما أيضا يصبح شرطاً للبقاء الوطني وبدون آليات ديمقراطية لتنظيم المجتمع والحركة الوطنية الفلسطينية لن نستطيع مقاومة الاضطهاد الإسرائيلي أو إجراء مفاوضات ناجحة مع اسرائيل على المدى البعيد.(23)
- يجب إلزام الممول الأجنبي بالتماشي مع السياسات العامة للسلطة الفلسطينية حتى لا يتم غزو المجتمع الفلسطيني بأفكار غربية مخالفة للرؤية الوطنية الفلسطينية، حيث أن هناك بعض المشاريع التي تقوم بها بعض المؤسسات الفلسطينية، تدعم الصهيونية في فلسطين تحت بند السلام، من خلال الاعتراف بإسرائيل أو التوقيع على وثيقة مناهضة للإرهاب، وهو ما يشكل ترسيخا لليهود في فلسطين، حيث يمكن التصدي لذلك من خلال مراقبة التمويل والبرامج والمشاريع، طالما بقينا تحت الاحتلال.
- لا بد من التأكيد على أهمية الرقابة من أجل الحفاظ على أموال المنظمات الأهلية وللتأكد من أن الأموال يتم إنفاقها على المشاريع والبرامج، والواضح أن المؤشرات تدل على أن المؤسسات التي تلقت الدعم المالي لم تخضع لآليات المساءلة والرقابة، والإشكالية وأنه بعد مرور كل هذه السنوات لم تتوفر دراسات حول الفساد في المنظمات الأهلية الفلسطينية ..

الهامش :

1. سعيد، نادر عزت (2007)، مذكرات التنمية البشرية 1998-2007، توثيق وتحليل التجربة الفلسطينية، جامعة بيرزيت- مركز دراسات التنمية، رام الله، ص29.
2. جامعة بيرزيت-برنامج دراسات التنمية (2005)، فلسطين تقرير التنمية البشرية 2004، رام الله، ص123.
3. ظاهر، فارس، تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين، مدونات أمين، شبكة أمن الإعلامية. Blay.amin.org.
4. حمدان ، آيات (2010) المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني ، مركز بيسان للبحوث والإثراء، رام الله ،ص24 .
5. ظاهر، مرجع سابق، ص24.
6. المرجع السابق.
7. حمدان، مرجع سابق، ص25.
8. مجموعة البنك الدولي (2004) أخبار تتحدث، نشرة مصلية تصدر عن مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة، ص15.
9. المرجع السابق ص 13.
10. ماس – السياسات الاقتصادية، رام الله 2001، ص20، المراقب الاقتصادي عدد خاص (1994-2000)
11. شقورة، محمد (2010) الإطار العام للتنمية الاقتصادية في فلسطين ،
12. حمدان ، مرجع سابق ، ص50-52
13. جامعة بيرزيت، (2005) تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، ص102.
14. ظاهر، مرجع سابق
15. المرجع السابق
16. حمدان ، مرجع سابق ص21
17. المرجع السابق ص27
18. المرجع سابق ص26
19. عبد الهادي، عزت وآخرون (1998) دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في دعم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة في المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، المجلد الثاني رام الله ص143.
20. شعبان، عمر، التمويل الدولي للسلطة الوطنية ، مجلة رؤية العدد30/29 ، شباط 2006 ، ص 12-13 .
21. سعيد، نادر عزت، مرجع سابق ، ص15.
22. عبد الهادي، عزت ، مرجع سابق ص 175.
23. البرغوثي ، مصطفى ، المنظمات الأهلية والتحديات التي تواجهها ، مجلة شؤون تنمية ،المجلد التاسع ، العدد :1-2 ، شتاء 2000 ، ص89.